المحتوى

شؤون سياسية

- الملك: ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني بالمدينة المقدسة ٥
- الأردن ينتصر لفلسطين بقرارين أمميين ٥
- الرئيس الفلسطيني يؤكد ضرورة البدء بمسار سياسي ينهي الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ٦
- الجامعة العربية ترحب بالقرارات الأممية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ٧
- اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة تعتمد قرارا مهما يحيل الاحتلال الإسرائيلي إلى محكمة العدل الدولية ٨
- الحكومة الفلسطينية تحذر من مخاطر انتخاب "بن غبير" و"سموتريتش" ١١
- إسرائيل تحذر الفلسطينيين من التوجه لمحكمة العدل الدولية ١٢
- قلق دولي من تطرف حكومة الاحتلال القادمة ١٣
- بتأييد ٩٨ دولة : المحكمة الدولية ستبت في شرعية الاحتلال الإسرائيلي ١٤

اعتداءات

- عشرات المستوطنين المتطرفين يقتحمون باحات الأقصى ١٥
- الاحتلال يعتقل ثلاثة شبان من القدس المحتلة ١٦
- جنود إسرائيليون يعتدون ويختطفون ثلاثة فلسطينيين في القدس المحتلة ١٦

تقارير/ اعتداءات

- المستوطنون يلحون على حكومة الاحتلال للإسراع بتنفيذ مخطط E1 الاستيطاني ١٦

تقارير

- عائلات فلسطينية تحث الولايات المتحدة على إلغاء خطط سفارة القدس بشأن الأراضي المسروقة (المحتلة) ١٧
- منصات التواصل الاجتماعي تحارب المحتوى الفلسطيني.. "الحملة الدولية" تطلع الاتحاد الدولي للصحفيين على الانتهاكات ١٩

فعاليات

- جرش: حوارية تستعرض مكانة القدس ودور الهاشميين في الدفاع عن المقدسات ٢٠

آراء عربية

- الملك والقضية الفلسطينية ٢١
- أهمية التوجه لمحكمة العدل الدولية لصياغة رأي قانوني بشأن الأراضي المحتلة ٢٣

أخبار بالانجليزية

٢٤ • **King meets UK PM**

٢٥ • **Jordan votes in favor of UN-related resolutions on Palestine**

٢٥ • **UN Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel, opens new call for submission of** evidence

٢٦ • **Dailies highlight UN's adoption of resolution to ask ICJ opinion on Israel's occupation**

٢٧ • **Hamas welcomes UN's approval of draft Palestinian resolution**

٢٧ • **Israeli Soldiers Assault And Abduct Three Palestinians In Occupied Jerusalem**

٢٨ • **Israel orders halt on construction of a house near Bethlehem**

٢٨ • **130,000 Palestinians face demolition threats in Israel**

٢٨ • **Palestinian families urge US to cancel Jerusalem embassy plans on stolen land**

شؤون سياسية

الملك: ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني بالمدينة المقدسة

عمان – عقد جلالة الملك عبدالله الثاني في لندن، الجمعة، لقاء مع رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، تناول العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، والتطورات إقليميا ودوليا...

وعلى صعيد القضية الفلسطينية، جدد جلالته التأكيد على أهمية العمل بشكل فاعل لتحقيق السلام العادل والشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وشدد جلالة الملك على ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني بالمدينة المقدسة، ومنع الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب، التي من شأنها تأزيم الأوضاع في الأراضي الفلسطينية.

ولفت جلالته إلى أن الأردن سيواصل بذل كل الجهود لحماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس، من منطلق الوصاية الهاشمية عليها.....

الدستور ٢٠٢٢/١١/١٢ صفحة ٢

***

الأردن ينتصر لفلسطين بقرارين أمميين

نيويورك – شجبت الجمعية العامة، الليلة الماضية، حسب قرار تبنته اللجنة الرابعة التابعة لها، بناء إسرائيل وتوسيع المستوطنات في القدس الشرقية المحتلة وحولها، بما في ذلك ما يسمى بخطة-E 1التي تهدف إلى ربط مستوطناتها غير الشرعية حول القدس الشرقية المحتلة وعزلها.

وقدم مشروع القرار إلى اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار كل من: الأردن، بروناي دار السلام، الجزائر، العراق، كوبا، لبنان، مصر، موريتانيا، دولة فلسطين، السنغال، قطر، السعودية، ناميبيا.

وصوتت لصالح القرار ١٥٠ دولة وعارضته ٨ دول بينها إسرائيل والولايات المتحدة وكندا فيما صوتت بالامتناع ١٤ دولة.

وشجب القرار استمرار إسرائيل بهدم منازل الفلسطينيين وطرد العائلات الفلسطينية من القدس، وإلغاء حق الإقامة للفلسطينيين في المدينة الشريفة، واستمرار الأنشطة الاستيطانية في وادي الأردن، وهي جميعا أعمال تؤدي إلى مزيد من تمزيق أوصال وتقويض التواصل الجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالبت بوقف تلك الخطط.

وطالب القرار «إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال»، بالامتثال لالتزاماتها القانونية، على النحو المذكور في الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز ٢٠٠٤.« وأكد القرار أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل غير قانونية، وشدد على أن نقل بعض سكان إسرائيل المدنيين إلى الأرض التي تحتلها إسرائيل يشكل خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة.

وأهابت الجمعية، بموجب القرار، من جميع الدول، أن لا تعترف بالوضع الناشئ عن تدابير تعتبر غير قانونية بمقتضى أحكام القانون الدولي بما يشمل التدابير الرامية للمضي قدما بمخططات ضم الأراضي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ ذلك الحين ١٩٦٧ وان تمتنع عن تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على هذا الوضع الناشئ، وذلك تماشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي والقرارات ذات الصلة.«

كما صوت الأردن الليلة قبل الماضية على مشروع قرار أمام اللجنة الرابعة المعنية بإنهاء الاستعمار حول «ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها.«

وصوت لصالح القرار الذي قدمه الأردن مع بعض الدول الأخرى إلى اللجنة، ١٦٠ دولة فيما عارضته ٧ دول وصوتت ٧ دول عليه بالامتناع. وأشار القرار إلى التقرير المرحلي الذي أنجزه «برنامج تحديد وتقييم الممتلكات العربية» الذي أعلنته لجنة التوفيق وإلى حقيقة أنه كان لدى دائرة الأراضي سجل بالملاك العرب وملف من الوثائق (مخططات) التي تحدد موقع ومساحة الممتلكات العربية وخصائصها الأخرى.

وأكد القرار «أن للاجئين الفلسطينيين الحق في ممتلكاتهم وفي الإيرادات الآتية منها، وفقا لمبادئ الإنصاف والعدل»، مشيرا إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي يقرّان بمبدأ عدم جواز تجريد أحد من ممتلكاته الخاصة تعسفا.

وحث القرار الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على التعامل مع المسألة الهامة المتعلقة بممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها في إطار مفاوضات السلام المتعلقة بالوضع النهائي.

وطلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ كل الخطوات المناسبة، بالتشاور مع لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، لحماية ممتلكات العرب وما لهم من أصول وحقوق للملكية في إسرائيل، وتطلب مرة أخرى من إسرائيل أن تقدم إلى الأمين العام كل ما يلزم من تسهيلات ومساعدة في تنفيذ هذا القرار. (بترا)

الدستور ٢٠٢٢/١١/١٣/ص٤

***

الرئيس الفلسطيني يؤكد ضرورة البدء بمسار سياسي ينهي الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين

رام الله – الحياة الجديدة – تلقى الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، مساء الجمعة ٢٠٢٢/١١/١١، اتصالا هاتفيا من الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوربي جوزيف بوريل. وأطلع سيادته، بوريل، على آخر مستجدات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من مخاطر حقيقية جراء ممارسات الحكومة الإسرائيلية وإصرارها على التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني وإصرارها على الاستمرار بالإجراءات أحادية الجانب التي تقوض حل الدولتين، محذراً من أي خطوات ضم أو أعمال أحادية قد تقدم عليها الحكومة الإسرائيلية القادمة.

وأكد الرئيس، ضرورة البدء بمسار سياسي ينهي الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧، وفق قرارات الشرعية الدولية.

وشكر سيادته الاتحاد الأوروبي على مواقفه الثابتة في دعم الشعب الفلسطيني وتقديره للاتحاد ودوله الأعضاء للمساعدات التي تقدمها لبناء مؤسسات الدولة والنهوض بالاقتصاد الفلسطيني،مؤكدا على أهمية عقد حوار لرفع مستوى اتفاق الشراكة الأوربية ليكون اتفاقاً دائماً. كما أعرب الرئيس عباس عن ثقة القيادة الفلسطينية بالدعم الأوروبي في المحافل الدولية وأهمية ان تعترف جميع الدول الأوربية بدولة فلسطين ودعم الجهود الفلسطينية لحصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

بدوره، أكد بوريل موقف الاتحاد الأوروبي الثابت والداعم لحقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وفق قرارات الشرعية الدولية، وحرص أوروبا على تمتين وتعزيز العلاقات الثنائية المميزة مع فلسطين، والتأكيد على مواصلة دعم الاتحاد الأوروبي لمساعدة البرامج التنموية وبناء المؤسسات في فلسطين وأهمية مواصلة الحوار من اجل تعزيز سبل التعاون في جميع المجالات.

الحياة الجديدة ٢٠٢٢/١١/١١

***

الجامعة العربية ترحب بالقرارات الأممية المتعلقة بالقضية الفلسطينية

القاهرة – رحبت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقرارات الصادرة بدعم دولي واسع النطاق عن اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وقال الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية سعيد أبو علي، في تصريح، اليوم السبت، إن هذه القرارات تأتي بما يتسق بالمواقف والقرارات الدولية التاريخية الصادرة عن الأمم المتحدة الضامنة والداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير، وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في بناء دولته المستقلة طريقا لتحقيق السلام العادل والشامل بالمنطقة.

وأوضح أن أهمية القرارات المسجلة تتضاعف بتقدير للدبلوماسية الفلسطينية والعربية المنسقة، إضافة إلى مواقف الدول المتضامنة والداعمة والصديقة خاصة في ظل التحديات الجسيمة التي تجتازها القضية الفلسطينية وآفاق تحقيق السلام بتطبيق حل الدولتين المعبر عن الإجماع الدولي، جراء السياسات والممارسات الإسرائيلية الممنهجة حيث تتوعد حكومة اليمين الإسرائيلية الآتية برئاسة "نتنياهو" بتصعيدها تقويضا لحل الدولتين والشرعية الدولية وتنكرا لحقوق الشعب الفلسطيني بصورة رسمية معلنة بتصعيد حربها على الشعب الفلسطيني استيطانا وتهجيرا وتهويدا ومواصلة ارتكاب جرائم التمييز العنصري والتطهير العرقي .

وثمن مواقف الدول التي ساندت وتبنت إصدار القرارات، دعما للحق والعدل والسلام وتأكيدا على قواعد القانون الشرعية الدولية بمثل هذه القوة والقناعات، وهذا العدد الكبير من أعضاء الأمم

المتحدة لتدعوها وجميع دول الأمم المتحدة بما فيها تلك التي أمتنعت عن التصويت إلى مواصلة ومضاعفة مساعيها وجهودها لتحقيق العدالة والسلام بإعادة فتح مسار سياسي يفضي إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس إلى خطوط حزيران ١٩٦٧ استنادا إلى تلك القرارات الدولية ذات الصلة.

ودعا الأمين العام المساعد إلى ضرورة فتح مسار عمل سياسي يوظف آليات المجتمع الدولي الكفيلة بإنفاذ وتطبيق قراراته وتجسيد إرادته انصافا للشعب الفلسطيني، وإنفاذا للعدالة الدولية وتحقيقا للسلام العالمي بذات المعايير الموحدة والفعالة.

الحياة الجديدة ٢٠٢٢/١١/١٢

***

اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة تعتمد قرارا مهما يحيل الاحتلال الإسرائيلي إلى محكمة العدل الدولية

عبد الحميد صيام – نيويورك (الأمم المتحدة) – "القدس العربي": اعتمدت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة (لجنة حقوق الإنسان وتصفية الاستعمار) ستة قرارات، صباح الجمعة، تتعلق بوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) وانتهاكات حقوق الإنسان لسكان الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، من بين القرارات ثلاثة تتعلق بالأونروا واثنان يتعلقان بالأراضي الفلسطينية المحتلة وقرار يتعلق بالجولان السوري المحتل.

وقد أثار قرار إحالة موضوع الاحتلال وأثره على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم حنق المندوب الإسرائيلي الذي هدد باتخاذ إجراءات أحادية للرد على هذا القرار. وألقى السفير جلعاد إردان، كلمة قبل التصويت اتهم فيها الذين سيصوتون مع مشاريع القرارات "بتدمير عملية السلام"، معتبرا أخذ الموضوع إلى محكمة العدل الدولية "إنهاء أي محاولة للعملية السلمية"، وقال إن ذلك "خطوة أحادية يقوم بها الفلسطينيون تهربا من الجلوس على طاولة المفاوضات"، وطالب بالتصويت ضد مشروع القرار.

وتكلم بعد المندوب الإسرائيلي، مندوب الولايات المتحدة، الذي أكد على دعم بلاده لحل الدولتين عبر المفاوضات. وقال إن هذه القرارات تثير قلق الولايات المتحدة و"تعتبر أحادية الجانب" وإن بلاده تؤكد أن السلام لن يأتي إلا بالمفاوضات الثنائية ولا تؤيد طرح المسألة أمام محكمة العدل الدولية.

ثم بدأت عملية التصويت في اللجنة الرابعة وكانت النتائج كما يلي:

القرارات المتعلقة بالأونروا

١- قرار يتعلق بعمليات الأونروا

نعم: ١٦٤، لا: ٦ (إسرائيل، الولايات المتحدة، كندا، ليبيريا، جزر مارشال، ماكيرونيزيا)، امتناع: ٥

٢- قرار يتعلق بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني

نعم: ١٦٥، لا: ١ (إسرائيل)، امتناع: ١٠

٣- قرار يتعلق باللاجئين الفلسطينيين- ممتلكاتهم ومداخيلها

نعم: ١٦٠، لا: ٧ (إسرائيل الولايات المتحدة، كندا، ليبيريا، جزر مارشال، ماكيرونيزيا، ناورو)، امتناع: ٧

القرارات المتعلقة بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة

١. ممارسات إسرائيل التي تؤثر على حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والطلب من محكمة العدل الدولية رأيا قانونيا.

نعم: ٩٨، لا: ١٧ (من بين الدول التي صوتت ضد القرار: إيطاليا، أستراليا، النمسا، هنغاريا، الجمهورية التشيكية، غواتيمالا، جورجيا، اليونان، إستونيا، ألمانيا)، والملاحظ أن أوكرانيا صوتت لصالح القرار، امتناع: ٥٢

٢. الجولان السوري المحتل

نعم: ١٤٨، لا: ٣ (إسرائيل، الولايات المتحدة، ليبيريا)، امتناع: ٢٢

٣. المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري

نعم: ١٥٠، لا: ٨ (إسرائيل، الولايات المتحدة، كندا، ليبيريا، جزر مارشال، ماكيرونيزيا، ناورو، هنغاريا)، امتناع: ١٤

وينص مشروع القرار الذي اعتمد للتو، على أن الجمعية العامة ووفقا للمادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة، تطلب من محكمة العدل الدولية، عملا بالمادة ٦٥ من النظام الأساسي للمحكمة، إصدار فتوى بشأن المسائل التالية، مع مراعاة قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، وفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز / يوليه ٢٠٠٤.

(أ) – ما هي التبعات القانونية الناشئة عن انتهاك إسرائيل المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، واحتلالها طويل الأمد، واستيطانها وضمها للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي والطابع ومكانة مدينة القدس، ومن اعتمادها للتشريعات والإجراءات التمييزية ذات الصلة؟.

(ب)- كيف تؤثر السياسات والممارسات الإسرائيلية المشار إليها في الفقرة (أ) على الوضع القانوني للاحتلال وما هي التبعات القانونية التي تنشأ بالنسبة لجميع الدول والأمم المتحدة من هذا الوضع؟. وكانت اللجنة الرابعة المتخصصة في إنهاء الاستعمار قد عقدت جلسة خاصة عاصفة يوم أمس استمرت مدة طويلة خرج فيها المندوب الإسرائيلي عن أطواره وهدد الدول التي ستصوت مع القرار بإعادة النظر في العلاقات الثنائية معها. فإصدار رأي قانوني من أعلى محكمة دولية في العالم في موضوع عدم شرعية الاحتلال الطويل للأرض الفلسطينية وضمها للكيان القائم على الاحتلال وتعطيل

حق الفلسطينيين في تقرير المصير ينسف كل التبريرات التي تبني عليها إسرائيل استمرار احتلالها للأرض الفلسطينية. وسيطالب الرأي القانوني بضرورة إنهاء إسرائيل لاحتلالها فورا ويعطي مبررا لوقف التفاوض معها، إذ كيف يتم التفاوض على "إجراء غير شرعي" يفترض إنهاؤه أولا.

وقال المندوب الإسرائيلي في الاجتماع المذكور "هذا القرار في حال وافقت عليه الدول سوف يمثل تدميرا شاملا للعملية السلمية وهو طعنة في قلب كل أمل بإحراز تقدم. إن إشراك محكمة العدل الدولية يشير الى استغلال الفلسطينيين للمحكمة في حربهم الجهادية ضد إسرائيل". وتابع مهددا تلك الدول: "أي دولة تختار دعم هذا القرار تكون اختارت قتل إسرائيل". وأضاف موجها كلامه للدول: "لا تقولوا إننا لم نحذركم. التدابير الأحادية للفلسطينيين سيقابلها تدابير أحادية من طرفنا وسوف تتذكرون ذلك".

أما مندوب الولايات المتحدة فقد عبر بشكل واضح عن رفض الطلب واعتباره "إشكاليا وغير بناء". وكانت كلمة مندوبة فلسطين قوية وواضحة وصريحة بأن فلسطين ستستكمل هذه الخطوة ووجهت كلاما واضحا وصريحا لمندوبي الدول حول "كيف يسمحون بخطاب إسرائيلي مهين وفوقي موجه لهم كالخطاب الذي ألقاه مندوب إسرائيل".

تجدر الإشارة إلى أن هذا القرار جاء على خلفية مسار طويل من التقارير التي تشير إلى التدمير المنهجي للأرض الفلسطينية ولحق الفلسطينيين في تقرير المصير على أراضيهم، كان آخرها التقرير الذي أصدرته المقررة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة بمراقبة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيز، قبل نحو ثلاثة أسابيع، وكذلك التقرير الذي تلاه والمقدم من لجنة التحقيق الأممية التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان بعد العدوان على غزة والقدس والشيخ جراح في أيار/مايو ٢٠٢١، والذي أشار إلى أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني ويجب إحالة طلب رأي قانوني لمحكمة العدل الدولية بهذا الخصوص.

وقد قدم مشروع القرارات الثلاثة المتعلقة بوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) مندوبة جنوب أفريقيا التي طالبت المندوبين بالاستمرار في دعم الوكالة لأن القرار ١٩٤ (١٩٤٨) وتجديد ولايتها والاستمرار في تمكينها من متابعة أعمالها في مناطق عملياتها. وحثت مندوبة جنوب أفريقيا الدول الأعضاء على التصويت لصالح هذه المشاريع.

وأخذ الكلمة بعد ذلك مندوب إندونيسيا الذي قدم مشروعي القرارين الأخيرين اللذين يتعلقان بعمليات الأونروا والتحديات التي تواجهها الوكالة. ويطالب القراران بدعم عمل الوكالة في كافة مناطق نشاطاتها لأداء واجباتها حسب ولايتها المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة وتقديم التبرعات لسد العجز في ميزانيتها. وقدم مندوبا ناميبيا وكوبا مشاريع القرارات المتعلقة بممارسات إسرائيل التي تنتهك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال مندوب ناميبيا إن ممارسات إسرائيل تفاقمت في المدة الأخيرة ولا أدل على ذلك من كثرة عدد القتلى والجرحى في الأراضي المحتلة والاستمرار في بناء المستوطنات غير القانونية وهدم البيوت واعتقال المئات بمن فيهم الأطفال، ولا

يبدو أن إسرائيل لديها أي نية بإنهاء احتلالها وقبول القانون الدولي والوصول إلى حل عادل وشامل. وقدم مندوب كوبا أيضا مشروع قرار يتعلق بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل.

وبعد اكتمال عمليات التصويت وفتح المجال للوفود لتفسير تصويتها على القرارات، ألقى السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة، رياض منصور، كلمة شكر فيها الدول التي قدمت مشاريع القرارات وجميع من صوتوا إيجابيا على القرارات. وقال إن لجوء الفلسطينيين إلى محكمة العدل الدولية هو إجراء سلمي وقانوني يلجأ إلى الآليات الدولية المتاحة أمام الشعب الفلسطيني للعمل على إنهاء الاحتلال.

وقال منصور "لقد ألقى الرئيس عباس كلمة في الجمعية العامة مؤخرا وطالب الدول المحبة للسلام أن تتصرف. وقد طالب باسم الشعب الفلسطيني حشد كافة منظومة آليات العمل الدولي بما في ذلك أجهزة العدالة جميعها للعمل بشكل سلمي، لمواجهة الإجراءات العنيفة وغير الشرعية لسلطة الاحتلال".

وأضاف منصور أن "شعبنا يريد الحرية وشعبنا يستحق الحرية وشعبنا من حقه أن يتمتع بالحرية". وقدم السفير الفلسطيني شكره "لكل الدول التي وقفت مع الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال ولم يخضعوا للمساومات والتهديدات وتمسكوا بالمبادئ والقيم التي يؤمنون بها فلا شيء يبرر الوقوف مع الإجراءات الإسرائيلية في الاحتلال والضم للأراضي الفلسطينية وطرد الشعب الفلسطيني وإنكار حقوقه." و"لا مبرر للجمود دون أي موقف ونحن نشاهد إسرائيل ترتكب كل هذه الجرائم".

وأكد رياض منصور في نهاية كلمته القصيرة أن الاحتلال إلى زوال، "وسيأتي اليوم الذي يرفع فيه شبل من أشبالنا وزهرة من زهراتنا علمه فلسطين فوق كنائس القدس ومآذن القدس وأسوار القدس".

القدس العربي ٢٠٢٢/١١/١٢ صفحة ٦

***

الحكومة الفلسطينية تحذر من مخاطر انتخاب "بن غبير" و"سموتريتش"

حذرت وزارة الخارجية الفلسطينية من المخاطر المترتبة على انتخاب "بن غبير" و"سموتريتش" واتباعهما، باعتبارهما الاكثر عنصرية وفاشية وحقد ومعاداة للسامية وعداء للعرب والفلسطينيين.

ورأت في انتخابهما تهديداً صريحاً لساحة الصراع ولفرص تحقيق السلام القائم على حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، تلك المخاطر التي يحذر منها الاسرائيليون وعديد الأطراف والمراقبين في الإقليم والعالم.

وقالت إن "بن غبير" يعكس بمواقفه وتصريحاته ويجسد المخاطر ويتفاخر بها، فهو من اتباع المتطرف العنصري "كاهانا" ويتبنى خط حركة "كاخ" العنصرية التي اعتبرت في الداخل الإسرائيلي حركة

متطرفة وارهابية، ويدعو لترحيل وطرد العرب خاصة من حي الشيخ جراح، ووجهت له عديد التهم بالتحريض على قتل العرب.

وزادت "الخارجية الفلسطينية" بأن المتطرف "بن غبير" يطالب علناً بتعميق الاستيطان غير الشرعي والسيطرة على المزيد من الأرض الفلسطينية وشرعنة البؤر العشوائية، وتكثيف اقتحامات المسجد الأقصى وفرض السيادة الإسرائيلية عليه وتغيير واقعه القانوني القائم، وغيرها من المواقف التي تؤكد معاداته للسلام وتمسكه بثقافة الحقد والكراهية والتطرف والعنصرية، مما دفع جهات الإسرائيلية بوصف مواقفه بالفاشية.

وطالبت الوزارة المجتمع الدولي رفض وإدانة العنصرية الإسرائيلية التي يمثلها كل من "بن غبير" و"سموتريتش"، ورفض مواقفهما التي تهدد بتفجير ساحة الصراع وتعتبر معادية للسلام.

وأكدت أن استمرار الاحتلال والاستيطان وتعميقه وما يصاحبه من انتهاكات وجرائم بحق الشعب الفلسطيني، عدا التنكر الإسرائيلي الرسمي للحقوق العادلة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، يقوض من فرص استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة.

ودعت المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته واتخاذ الإجراءات العملية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين بما فيها القدس المحتلة، واعتماد موقف حازم تجاه المواقف العنصرية التي يمثلها "بن غبير" و"سموتريتش" واتباعهما من المتطرفين، لما يشكلانه مظلة لعناصر ومنظمات المستوطنين المسلحة.

الغد ٢٠٢٢/١١/١١ صفحة ١

***

إسرائيل تحذر الفلسطينيين من التوجه لمحكمة العدل الدولية

أشرف الهور – غزة – "القدس العربي": ....

كُشف النقاب عن رفض الرئيس عباس، طلبا أمريكيا بإعادة فلسطين النظر في الضغط لاستصدار قرار أممي يوضح طبيعة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، ويؤكد ضم إسرائيل لها.

وذكرت "القناة ١٣" العبرية بأن المسؤولين في تل أبيب يتخوفون من رأي المحكمة الدولية غير الملزم من الناحية القانونية، ويرون أن لهذه الخطوة تبعات دبلوماسية ودولية "ذات أهمية خاصة" قد تكون ضارة لإسرائيل، ومن شأنها أن تعرض قادة قوات الاحتلال لخطر الملاحقة القانونية.

ووفقا للتقرير، فإن الإدارة الأميركية الحالية ضالعة في المحاولة الإسرائيلية لعرقلة الخطوة الفلسطينية المتمثلة بتقديم مقترح للأمم المتحدة، يطالب أعلى هيئة قضائية دولية، بإصدار رأي استشاري يقدم للجمعية العامة، حول "قانونية" الاحتلال الإسرائيلي.

وحسب ما نقل عن مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين، فإن هذه الخطوة في الأمم المتحدة، والطلب من محكمة العدل الدولية إصدار رأي قانوني، لن يكون لها أي تداعيات عملية فورية، ولكن مع

استعداد حكومة إسرائيلية يمينية متشددة جديدة لتولي السلطة، فمن المرجح أن تصعّد التوترات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ويرجح المسؤولون الإسرائيليون، أن تقوم محكمة العدل الدولية إذا طلب منها ذلك، بتأييد الموقف الفلسطيني بأن الاحتلال يشكل ضمّا للضفة، وهو رأي من شأنه أن يعطي مسارا عكسيا لمبادرات الحكومات وشركات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها. وكان رئيس وزراء حكومة تصريف الاعمال الإسرائيلية يائير لبيد، طالب أيضا من وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، قبل أيام أن تضغط إدارته على الفلسطينيين لعدم الموافقة على قرار يدين إسرائيل في الجمعية العامة، غير أن الرئيس الفلسطيني رفض طلب الإدارة الأمريكية بالتراجع عن الخطوة، لافتا إلى أن الفلسطينيين وزّعوا مشروع القرار على أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وتم تقديم النص رسميا من قبل دولة نيكاراغوا، كون فلسطين تتمتع فقط بوضع مراقب في الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تصوت لجنة خاصة في الأمم المتحدة، الجمعة المقبل على عرض القرار على الجمعية العامة، وحال وافقت عليه، فمن المرجح أن يتم التصويت في الجمعية العامة في منتصف ديسمبر. ورفضا لهذه التوجهات الفلسطينية، قال وزير الجيش الإسرائيلي بيني غانتس، "إن الإجراءات الفلسطينية على المستوى الدولي ضد إسرائيل تضر بمحاولات تهدئة الخواطر".

وأضاف: "الإجراءات التي يتخذها الفلسطينيون ضد إسرائيل في الأمم المتحدة وفي المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي تضر بمحاولات التهدئة ولا تصب في مصلحتهم"، وعبّر عن أمله في ألا يحدث تصعيد بالضفة، "مما قد يجر إلى تصعيد الأوضاع الأمنية في مناطق أخرى".

جاء ذلك بعد أنباء ذكرت أن مسؤولين إسرائيليين حذروا آخرين فلسطينيين من الإقدام على هذه الخطوة، لما لها من تداعيات على العلاقات بين السلطة والحكومة الإسرائيلية الجديدة التي تضم عناصر يمينية متطرفة مثل "الصهيونية الدينية". وزعم الإسرائيليون أن توقيت الخطوة الفلسطينية "غير مناسب"، كونها تأتي مع بدء المشاورات لتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة، وحذروا بأن ذلك "يضر بشكل كبير بالقدرة على تنفيذ إجراءات من شأنها أن تعزز سيطرة السلطة الفلسطينية وتدعمها اقتصاديا"، وزعموا أن الحكومة القادمة التي سيتم تشكيلها لن تتغاضى عن هذه الخطوة.

القدس العربي ٢٠٢٢/١١/١١ صفحة ٦

***

قلق دولي من تطرف حكومة الاحتلال القادمة

نادية سعدالدين – عمان – يسود قلق دولي من بوادر تشكيل حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة تضم توليفة من أكثر الأعضاء المُرشحين غلوا وتشدداً، ما يشي بتدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعودة طروحات "التهجير" و"الضم" و"الحكم الذاتي الفلسطيني" إلى الواجهة مقابل غياب "حل الدولتين" عن الأفق القريب، على الأقل. وتثير مخاوف دول العالم شخصيات إسرائيلية تقف

عند أقصى اليمين المتطرف، مناصرة "لضم" الضفة الغربية إلى الكيان المُحتل، وتهجير أكبر قدر من الفلسطينيين، لاسيما من القدس المحتلة التي لا تقبل القسمة بالنسبة إليهم، فضلاً عن مواقفها المعادية للعرب وللقضية الفلسطينية. ويبدو أن تلك المخاوف قد تتحول إلى هاجس يقض مضاجع المشهدين الإقليمي والدولي معاً عندما تجد تلك الشخصيات الإسرائيلية المتطرفة مكاناً مريحاً لها في حكومة الاحتلال المقبلة، وتسلمها حقائب وزارية لها صلة مباشرة بقضايا شائكة قد تفجر الأوضاع في الأراضي الفلسطينية بأي لحظة، لاسيما القدس والمسجد الأقصى المبارك. ويتصدر واجهة المخاوف الدولية إشكالية تسلم متطرف يميني لوزارة جيش الاحتلال، ودخول الحكومة المتطرف "إيتمار بن غبير"، المعروف بعدائيته للوجود الفلسطيني والعربي، والمناصر بقوة للاستيطان، والمنافح بشراسة لتهويد القدس والسيطرة الكاملة على المسجد الأقصى، بما "يثير قلقاً كبيراً بين دول العالم"، وفق ما نقلته المواقع الإسرائيلية عن حديث الرئيس الإسرائيلي، "يتسحاق هرتسوغ"، في مشاوراته السابقة لمنح تفويض تشكيل الحكومة.

ونقل "هرتسوغ" بهذا الكلام ما استشعره خلال لقاءاته واتصالاته مع مسؤولين على المستوى الدولي؛ مُوجهاً تحذيراً لعدد من أعضاء الأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة، مثل "الصهيونية الدينية" و"شاس"، من انضمام "بن غبير" للحكومة المقبلة.

وقد تعاقبت في الساعات القليلة الماضية المخاوف الدولية من تشكيلة الحكومة الإسرائيلية القادمة؛ إذ نقلت وسائل الإعلام ألإسرائيلية عن مسؤول أميركي كبير، لم تسمه، قلق من هوية الشخص الذي سيشغل منصب وزير الجيش في الحكومة القادمة، لما له من تأثير كبير على العلاقات مع الولايات المتحدة، وليس فقط فيما يتعلق بالعلاقات الأمنية.

وأفادت وسائل "الإعلام" الإسرائيلية، بأن مسؤولين كباراً في الإدارة الأميركية أعربوا عن قلقهم بشكل خاص من سيناريو يتم فيه تعيين زعيم "الصهيونية الدينية، "بتسلائيل سموتريتش"، وزيراً للجيش، وذلك بسبب تصريحاته العنصرية ومواقفه المتطرفة من القضية الفلسطينية.

جاء ذلك عقب تصريح السفير الأميركي لدى الكيان الإسرائيلي، "توماس نايدس"، أمس، الذي قال فيه إن "واشنطن ستتصدى وستكافح أي محاولة من قبل الحكومة الإسرائيلية المستقبلية، برئاسة بنيامين نتنياهو، لضم أجزاء من الضفة الغربية أو منطقة الأغوار إلى السيادة الإسرائيلية."

وبعث "نايدس" خلال حديثه مع الإذاعة الإسرائيلية الرسمية "كان"، أمس، رسائل تحذيرية بشأن احتمال أن تحاول الحكومة الإسرائيلية المقبلة، ضم أراضي الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية، موضحاً بأن "الولايات المتحدة ومعظم الدول العربية تعارض الضم". وأضاف السفير الأميركي أن "الإدارة الأميركية تنتظر تشكيل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي والمواقف التي سيتخذونها بالحكومة، لمعرفة تصريحاتهم وتصرفاتهم". في حين حذرت صحيفة هآرتس" الإسرائيلية، في افتتاحيتها أمس، من تبعات تعيين ما وصفته "بوزير الخراب" في وزارة الأمن الداخلي، في إشارة منها للمتطرف "بن غبير"، بما من شأنه أن يؤجج التوترات الأمنية والسياسية ويفجر الأوضاع في الضفة الغربية.

***

بتأييد ٩٨ دولة : المحكمة الدولية ستبت في شرعية الاحتلال الإسرائيلي

فلسطين المحتلة – قبلت الأمم المتحدة بواسطة لجنة خاصة تتعلق بالمسائل السياسية وإنهاء الاستعمار وبناء على طلب السلطة الفلسطينية،، التوجه إلى المحكمة الدولية في لاهاي، وإلزامها بإبداء رأيها القانوني بخصوص شرعية الاحتلال الإسرائيلي. وصوتت ٩٨ دولة لصالح توجه السلطة الفلسطينية ورحبّ وزير الخارجية والمغتربين، رياض المالكي، بالتصويت الجامع للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصالح «قرار الممارسات الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية التي تؤثر في حقوق الشعب الفلسطيني.«

وقال إن «هذا القرار احتوى فقرات تعالج الآثار القانونية الناجمة عن الخرق المستمر من إسرائيل لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني من خلال منظومة الاستعمار، والفصل العنصري القائم على اعتماد تشريعات وتدابير تمييزية، وفي ظل الممارسات والجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال وأدواتها المختلفة.« وأشار إلى الطلب الفلسطيني من محكمة العدل الدولية الإجابة عن السؤال حول طبيعة وشكل هذا الاحتلال طويل الأمد، وغير القانوني وجرائمه، وضرورة تحديد مسؤوليات وواجبات إسرائيل، سلطة الاحتلال غير الشرعي، والمجتمع الدولي ككل، والأطراف الثالثة، والمنظمة الأممية في إنهاء هذه الظاهرة التي تشكل جذر الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني وعدم الاستقرار، والسلم والأمن في المنطقة. وأعرب المالكي عن شكره للدول الشقيقة، والصديقة التي تبنت، ورعت القرار، وتلك التي صوتت لصالحه، إضافة إلى كل من ساهم في هذا الإنجاز التاريخي، داعيا الدول التي لم تدعم القرار للاتساق مع قواعد القانون الدولي، وألا تقف على الجانب الخاطئ من التاريخ، ومراجعة مواقفها هذه التي تشجع الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي، ولا تدعم السلام والاستقرار في المنطقة.

وعبر عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذا الظلم التاريخي بحق الشعب الفلسطيني، المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي، من خلال العمل الجاد، واستنادا للقانون الدولي، وممارسة الضغط من أجل إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، وإنهاء الاحتلال، وكذلك ضمان حماية الشعب الفلسطيني من وحشية الاحتلال الإسرائيلي، بأدواته المختلفة من حكومة وجيش الاحتلال، وميليشيات المستوطنين، وتفعيل المساءلة والمحاسبة لردع المجرمين الإسرائيليين وتعزيز العدالة.

واعتبر المالكي الحدث انتصارا وإنجازا دبلوماسيا، وقانونيا فلسطينيا ودوليا، وعملا تراكميا للدبلوماسية الفلسطينية والمستند إلى عمل دؤوب من الخارجية الفلسطينية وبعثاتها في الخارج، والقانونين الوطنيين، والدوليين، ومراكمة على مخرجات التقارير القانونية الدولية، للقانونيين والأكاديميين الفلسطينيين والدوليين. وكشف تقرير صحافي إسرائيلي، في وقت سابق، أن الحكومة

الإسرائيلية سعت إلى عرقلة مساعي السلطة الفلسطينية بإلزام محكمة العدل الدولية في لاهاي، بإبداء رأيها القانوني بخصوص شرعية الاحتلال الإسرائيلي.

الدستور ٢٠٢٢/١١/١٣/ص١٦

***

اعتداءات

عشرات المستوطنين المتطرفين يقتحمون باحات الأقصى

فلسطين المحتلة – اقتحم عشرات المستوطنين المتطرفين اليهود باحات المسجد الأقصى المبارك – الحرم القدسي الشريف. وقالت دائرة الأوقاف الإسلامية العامة وشؤون المسجد الأقصى المبارك بالقدس في بيان، إن عشرات المستوطنين المتطرفين اقتحموا المسجد الأقصى، من جهة باب المغاربة بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي المدججة بالسلاح. وأشارت الدائرة الى أن هؤلاء المستوطنين نفذوا جولات مشبوهة وأدوا طقوسا تلمودية استفزازية في باحات المسجد وسط التصدي لهم بالطرد وهتافات التكبير الاحتجاجية من قبل المصلين والمرابطين.... الى ذلك، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة مداهمات واسعة لمناطق بالضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة، تخللها اعتقال خمسة عشر مواطنا فلسطينيا جرى تحويلهم للتحقيق لدى الأجهزة الأمنية للاحتلال بزعم مشاركتهم بأعمال مقاومة مسلحة. وقال نادي الأسير الفلسطيني، إن الاقتحامات والمداهمات تركزت بمدن نابلس، والخليل، وقلقيلية، وبيت لحم، والقدس، حيث تم اقتحام عشرات المنازل والعبث بمحتوياتها وإخضاع قاطنيها لتحقيقات ميدانية بعد احتجازهم لساعات. وكالات

الدستور ٢٠٢٢/١١/١١ صفحة ١٤

***

الاحتلال يعتقل ثلاثة شبان من القدس المحتلة

القدس – وفا – اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، السبت ٢٠٢٢/١١/١٢، ثلاثة شبان، من القدس المحتلة. وأفادت مراسلة وفا، نقلا عن مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال اقتحمت مخيم شعفاط وداهمت أحد المحال التجارية قرب حاجز شعفاط العسكري، واعتقلت الشاب محمد الشعار.وفي السياق ذاته، اعتقلت قوات الاحتلال الشاب المقدسي محمد حجازي من منطقة باب الساهرة، واقتادته إلى أحد مراكز التحقيق في المدينة. كما واعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، شابا من منطقة باب العمود في مدينة القدس المحتلة. وأفادت مراسلة وفا، نقلا عن مصادر محلية بأن قوات الاحتلال، اعتقلت الشاب محمد ياسر دعنا من منطقة باب العمود، واقتادته إلى أحد مراكز التحقيق في المدينة.

الحياة الجديدة ٢٠٢٢/١١/١٢

***

جنود إسرائيليون يعتدون ويختطفون ثلاثة فلسطينيين في القدس المحتلة

اعتدى جنود الاحتلال مساء الأربعاء، على ثلاثة شبان فلسطينيين واختطفوهم في القدس المحتلة، بالضفة الغربية. وقال مركز معلومات وادي حلوة في سلوان (سلوانك) إن الجنود اختطفوا نزار جابر ونزار تفاحة في القدس. وقال مركز سلوانك إن الجنود اختطفوا الشابين بعد اندلاع مشادة بين الجنود وعدد من الفلسطينيين. قال المركز أيضا إن الجنود اعتدوا على شقيقين في بلدة سلوان، هما فؤاد وزياد القاق، وقاموا بضربهما برذاذ الفلفل قبل اختطاف فؤاد. ونقل زياد إلى مركز طبي لتلقي العلاج.

المركز الإعلامي الدولي للشرق الأوسط ٢٠٢٢/١١/١٠

***

تقارير/ اعتداءات

المستوطنون يلحون على حكومة الاحتلال للإسراع بتنفيذ مخطط E1 الاستيطاني

ذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية أنّ المستوطنين يمارسون ضغوطاً شديدة من أجل التسريع لتفعيل البناء الاستيطاني حول القدس الذي يعرف بمنطقة E1 والتي تربط المستوطنات بالضفة الغربية والقدس المحتلة. ووفق ما نشرت الصحيفة، فقد تقدم المجلس الاستيطاني واللجنة المحلية للتخطيط والبناء الاستيطاني في مستوطنة "معاليه أدوميم" التماساً إلى محكمة للعدو ضد الإدارة المدنية في الكيان تطالب بتجديد الموافقة على مخططات البناء الاستيطاني في منطقة E1.

وأوضحت الصحيفة في تقريرها السبت ٢٠٢٢/١١/١٢، أنه سيكون هناك تحرك ما باتجاه البناء الاستيطاني لمنطقة E1 في ظل تزايد الضغط من قبل التحالف المستقبلي للأحزاب والمطالبات بالتحركات على الأرض استعداداً لتشكيل الحكومة التي تمثل حقبة ما بعد لبيد وغانتس، وبعد أشهر من التجميد في إجراءات التخطيط في منطقة E1، تحت ضغط أمريكي.ولفتت إلى أنّه قد سبق وأن أقر الاحتلال المخطط الهيكلي للبناء الاستيطاني في المنطقة في عام ١٩٩٨، وتم إعداد مخططين تفصيليين لتنفيذه، إلا أنهما لم يتم نشرهما إلا في فبراير ٢٠٢٠، في هذه المنطقة المعروفة باسم "مبشرت أدوميم"، من المقرر بناء حوالي ٣٥٠٠ وحدة استيطانية. ويشار إلى أنّه وبعد تأجيلات متكررة، كان من المفترض أن يجدد فيها المستوى السياسي للعدو الترويج لخطط البناء الاستيطاني في منطقة E1، وفي يوليو الماضي كان من المفترض أن تكون هناك مناقشة ختامية حول الاعتراضات على التماسات الفلسطينيين والمنظمات اليسارية، لكن النقاش تم تأجيله إلى سبتمبر ثم تم تأجيله مرة أخرى دون سبب.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٢/١١/١٢

تقارير

عائلات فلسطينية تحث الولايات المتحدة على إلغاء خطط سفارة القدس بشأن الأراضي المسروقة (المحتلة)

بقلم دانيا العقاد

دعت منظمتان حقوقيتان الولايات المتحدة إلى الإلغاء الفوري لخطط لبناء سفارة جديدة ومجمع دبلوماسي جديد في القدس على أراض يقولون إنها صودرت من عائلات فلسطينية، بما في ذلك العديد من المواطنين الأمريكيين.

وجاءت هذه الدعوة في رسالة كتبها مركز عدالة ومركز الحقوق الدستورية نيابة عن العائلات الفلسطينية وأرسلت يوم الخميس إلى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن والسفير الأمريكي لدى إسرائيل توماس نيدز، وقالت المنظمة "إذا مضت الولايات المتحدة قدما في هذه الخطة، فإنها لن تكون متواطئة فقط مع مصادرة إسرائيل غير القانونية للأراضي المملوكة للفلسطينيين، ولكنها ستصبح أيضا مشاركا نشطا في الاستيلاء على أراضي المواطنين الأمريكيين".

في فبراير ٢٠٢١، قدمت وزارة الخارجية الأمريكية وسلطة الأراضي الإسرائيلية خططا لإنشاء مجمع دبلوماسي أمريكي، في أعقاب قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب المثير للجدل في مايو ٢٠١٨ بالاعتراف من جانب واحد بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب.

في وقت سابق من هذا الأسبوع ، تم فتح الخطط لفترة تعليق عام مدتها ٦٠ يوما سيتم بعدها اتخاذ قرار نهائي بشأن المشروع. وفي الرسالة المؤلفة من ٤٥ صفحة، أرفقت المجموعتان عقود إيجار بين سلطات الانتداب البريطاني وعائلات فلسطينية استأجرت أراضيها مؤقتا، والتي كانت تشكل بعد ذلك جزءا من قاعدة ثكنات اللنبي العسكرية.

صادرت الحكومة الإسرائيلية الأرض بموجب قانون أملاك الغائبين، الذي يمنح الدولة سلطة مصادرة وحجز الممتلكات والأصول الفلسطينية التي أجبروا على تركها وراءهم خلال النكبة.

النكبة، هو الاسم الذي يطلقه الفلسطينيون على المذابح والطرد القسري الذي تعرضوا له على أيدي الميليشيات الصهيونية في عام ١٩٤٨، والذي خلف ما يقدر بنحو ١٥،٠٠٠ قتيل فلسطيني من السكان الأصليين وحوالي ٧٥٠،٠٠٠ نازح.

وقال مركز عدالة والمركز في الرسالة إنه إذا تحرك المجمع إلى الأمام، بناؤه "على أراض تم الاستيلاء عليها من الفلسطينيين في انتهاك للقانون الدولي". "الملكية الخاصة مقدسة" جزء من الأرض ملك لعائلة رشيد الخالدي. وقال الخالدي، أستاذ قي مركز إدوارد سعيد للدراسات العربية الحديثة في جامعة كولومبيا، لموقع عين الشرق الأوسط يوم الجمعة إن الرسالة يجب أن "تضع الحكومة الأمريكية في موقف محرج للغاية".

"الملكية الخاصة هي حجر الزاوية في الرأسمالية الأمريكية. الملكية الخاصة مقدسة". وهنا لدينا حالة استولت فيها حكومة حليفة على ممتلكات أشخاص، بمن فيهم مواطنون أمريكيون، والحكومة الأمريكية متواطئة في هذه السرقة من خلال البناء على هذه الممتلكات الخاصة".

كما امتلكت عائلة علي قليبو بعض الأراضي المخصصة للمجمع الجديد. وقال قليبو، وهو فنان ومؤلف وعالم أنتروبولوجيا مقيم في القدس، لموقع عين الشرق الأوسط إنه على الرغم من أن مركز عدالة أعلن عن العقود التاريخية في يوليو/تموز، إلا أنه لم يسمع بعد من الحكومة الأمريكية.

في عام ١٩٤٨، قال قليبو إن عائلته بقيت في القدس. وأوضح: "توقفت الحرب على بعد كيلومتر واحد من منزلنا". ومع ذلك، استولت السلطات الإسرائيلية على الأرض، التي كانت العائلة قد استأجرتها للبريطانيين، في عام ١٩٥٠، وحتى يومنا هذا لا يزال قليبو يمر بها. "علينا التعامل معها كل يوم، إنه جرح لا يلتئم أبدا". لكنه قال إن الأرض المخصصة للسفارة المقترحة ليست فقط على المحك، ولكن أيضا جميع الأراضي الفلسطينية التي تم الاستيلاء عليها بموجب قانون عام ١٩٥٠. "هذه القضية تلخص ذلك. انها ليست مجرد العقار. إنها كل حقوقنا. ليس لدينا حقوق على ممتلكاتنا". وقالت سهاد بشارة، المحامية والمديرة القانونية لمركز عدالة ومديرة وحدة حقوق الأراضي والتخطيط، لموقع عين الشرق الأوسط إنها تأمل أن توافق وزارة الخارجية على عقد اجتماع مع منظمتها وCCR وأصحاب العقارات.

وقالت إنه حتى الآن، فإن الاتصال الوحيد الذي أجروه من الحكومة الأمريكية بعد إصدار وثائق الإيجار التاريخية في يوليو هو بيان وزارة الخارجية الذي تمت مشاركته مع وسائل الإعلام بأن العناية الواجبة تتم في جميع المواقع المحتملة للمنشآت الأمريكية. ووفقا لرسالة مركز عدالة وCCR، ليس من الواضح ما إذا كانت هذه العناية الواجبة قد أظهرت الملكية الفلسطينية للعقار، أو على نطاق أوسع، ما إذا كانت حقوق الملكية للفلسطينيين، بمن فيهم المواطنون الأمريكيون، هي معايير تؤخذ بعين الاعتبار. وقال الخالدي إن لديه أسئلة كبيرة حول ما ينطوي عليه التحقيق الأمريكي في العقار، مشيرا إلى أن علماء فلسطينيين أخبروا وزارة الخارجية في أواخر ١٩٨٠م عن ملكية العقار....

عين الشرق الأوسط ٢٠٢٢/١١/١١

***

منصات التواصل الاجتماعي تحارب المحتوى الفلسطيني..

غزة – "القدس العربي": أطلعت "الحملة الدولية لحماية المحتوى الفلسطيني" الاتحاد الدولي للصحفيين على انتهاكات منصات التواصل الاجتماعي للمحتوى الفلسطيني.

جاء ذلك في رسالة وجّهتها الحملة إلى مدير السياسات والبرامج في العالم العربي والشرق الأوسط في اتحاد الصحفيين الدوليين منير زعرور، طالبت فيها بضرورة حماية حرية الرأي والتعبير للشعب الفلسطيني، ومواجهة تغوّل منصات التواصل على حقوقه الرقمية.

واستعرضت الحملة، في رسالتها، حملات التضييق على المحتوى الفلسطيني من خلال تقييد الوصول وإغلاق عدد من الصفحات على منصات شركة "ميتا"، وباقي وسائل الإعلام الاجتماعي.

وقال مدير الحملة محمد ياسين إن شركة "ميتا" و"توتير" و"أنستغرام" و"تيك توك"، حظرت منشورات وصفحات لممارسة أصحابها حقوقهم في التعبير عن الرأي ونشر منشورات تشمل منشورات

مكتوبة أو صور وفيديوهات وتغريدات ترصد وتوثق وتدين انتهاكات وجرائم سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وأشار بذلك إلى ما وثقه مركز "صدى سوشال"، والذي يفيد بأن أكثر من ٩٩٠ انتهاكًا رقمياً، وقعت بحق المحتوى الفلسطيني منذ بداية العام الحالي، وقال: "إجراءات شركة ميتا تأتي في إطار استمرار تنفيذ سياسات تهدف لحجب ومحاربة المحتوى الفلسطيني، وما يؤكد ذلك إغلاق المئات من الصفحات التي تدار من قبل نشطاء، أو منظمات حقوقية وإعلامية وشبابية معروفة بالنزاهة والشفافية ودورها في رصد وتوثيق ومتابعة وفضح الانتهاكات".

وتطرقت الحملة إلى الإعلان السابق عن اتفاقيات بين منصات الإعلام الاجتماعي ودولة الاحتلال الإسرائيلي لمحاصرة محاربة المحتوى الفلسطيني بذرائع مختلفة.

وقالت إن خوارزميات منصات التواصل تعمل على محاربة المحتوى الفلسطيني في كل ما يشير لجرائم الاحتلال أو يعبر عن وجهات النظر للأحزاب والمؤسسات الإعلامية والحقوقية ونشطاء الإعلام الاجتماعي. ولفتت إلى أن الأمر تسبب في وقف نشر المنشورات وإغلاق الحسابات وتقليل الوصول للصفحات الفلسطينية الفاعلة، في عملية مجحفة وغير قانونية وغير أخلاقية بحق المحتوى الفلسطيني.

وطالبت بضمان توقف منصات التواصل الاجتماعي المختلفة عن انتهاك حرية الرأي والتعبير ووقف سياسة محاربة المحتوى الفلسطيني، وما يتولد عنها من إجراءات غير قانونية تنتهك بشكل واضح نص المادة ١٩ من الإعلان العالمي والعهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان.

ودعت الحملة لوضع حد للتحريض الإسرائيلي المعادي لمعايير حقوق الإنسان وحقوق الشعب الفلسطيني المكفولة بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقواعد القانون الدولي.

والجدير ذكره أن عمليات تقييد الحسابات أو حذفها، تنشط من قبل وسائل التواصل، بعد كل هجوم إسرائيلي دامٍ ينفذ ضد المناطق الفلسطينية، حيث ينشر مواطنون وصحفيون ومؤسسات إعلامية على صفحاتهم على مواقع التواصل ما يفضح سياسات الاحتلال، وهو أمر يقابل بحذف هذه الحسابات من قبل إدارات المواقع، رغم أن هذه الإدارات تسمح للإسرائيليين، بمن فيهم المستوطنين والساسة المتطرفين، نشر تعليقات وتدوينات لهم، تحمل أفكاراً متطرفة وتدعو لقتل وترحيل الفلسطينيين.

ورصد تقرير ارتكابَ مواقع التواصل ١٩ حالة انتهاك ضد المحتوى الفلسطيني، الشهر الماضي، بذريعة نشر على المواقع ما يخالف تعليمات النشر. وكانت نقابة الصحفيين الفلسطينيين، استنكرت، في وقت سابق، ما وصفتها بـ "الهجمة الشرسة" التي تشنها إدارات مواقع التواصل الاجتماعي بحق المحتوى الفلسطيني وحسابات الصحفيين، وأكدت أنها تتساوق مع سياسات الاحتلال، ويتم أغلبها بتدخل مباشر ووفق تقارير من أجهزة الأمن الإسرائيلية، وجماعات استيطانية عنصرية، لافتة إلى أن هذا الأمر "يؤكد انحياز هذه الإدارات لمصالح ورغبات الاحتلال، ويكشف زيف الادعاء بالديمقراطية والنزاهة التي تدعيها هذه الإدارات، وبكونها فضاءً مفتوحاً للتعبير عن الرأي وتحقيق التواصل وفق ما تنص عليه وثائقها". كذلك انتقد رئيس الوزراء الفلسطيني عمليات الحجب التي تتم، ودعا منصة "فيسبوك" إلى "مراجعة سياساتها، والانحياز إلى قيم الحق والعدل والحرية، وحق المتلقي بالمعلومة والصورة

الحقيقية دون حذف أو إجحاف، أو تقييد؛ أو تمييز، وفق الأصول والقواعد المهنية في صناعة الإعلام الحر".

القدس العربي ٢٠٢٢/١١/١١ صفحة ٧

***

فعاليات

جرش: حوارية تستعرض مكانة القدس ودور الهاشميين في الدفاع عن المقدسات

جرش – نظمت مديرية ثقافة جرش بالتعاون مع ملتقى أجيال جرش الثقافي ندوة حوارية بمناسبة يوم القدس، بحضور أبناء المجتمع المحلي وأعضاء الملتقى.

وتناولت الندوة التي أدارها الزميل جميل غدايره البرماوي، مكانة القدس في الإسلام ودور الأردن وقيادته الهاشمية في دعم الأهل في فلسطين والمرابطين في القدس والحفاظ على الأماكن المقدسة من عمليات التهويد المستمرة. وقال القاضي السابق في محكمة جرش الشرعية الشيخ صالح الصمادي، إن للقدس مكانة عظيمة في نفوس العرب والمسلمين، ومنزلة كبيرة في وجدانهم، فهي أولى القبلتين، وفيها ثالث الحرمين الشريفين. وأشار إلى أن الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية هي الضمانة الوحيدة مع صمود الشعب الفلسطيني، للحفاظ على عروبة المقدسات وحمايتها من كل محاولات المحتل لتغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي للمدينة المقدسة.

وأضاف، أنه يجب على كل مسلم أن يفخر بتمسك المرابطين المقدسيين بأرضهم وممتلكاتهم رغم جميع الضغوطات التي يتعرضون لها، إلا أنهم ما زالوا متمسكين بحماية القدس والمسجد الأقصى من الهجمات اليهودية المتكررة والتي تهدف إلى اقتلاعهم من أرضهم وإحلال المستوطنين مكانهم.

من جهته، قال الواعظ الديني الشيخ نواش القادري، إن القدس تميزت بارتباطها مع التاريخ منذ حادثة الإسراء والمعراج ومن بعدها العهدة العمرية، وصولا إلى الوصاية الهاشمية، مشيرا إلى أن المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة حظيت باهتمام بالغ في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من برامج عمل الحكومات في عهد جلالته.

وأشار إلى دور الجيش العربي وتضحياته وبطولاته في الدفاع عن فلسطين والقدس والارتباط التاريخي للهاشميين مع القدس. وعرض البرماوي خلال الندوة إلى الجهود الأردنية التي تبذل وعلى مختلف المستويات لدعم المقدسيين وتثبيتهم في أرضهم وللمحافظة على المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي وسائر أنحاء القدس والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية. وبين أن الأردن بمختلف مؤسساته، يقف صفا واحد في مواجهة عمليات التهويد والاعتداءات المتكررة على القدس في الوقت الذي تعد القضية الفلسطينية قضية أردنية والوصول إلى حل عادل لها مصلحة وطنية عليا وجزء من الأمن الوطني.

الدستور ٢٠٢٢/١١/١٢ صفحة ٤

***

آراء عربية

الملك والقضية الفلسطينية

فايز الفايز

لا يمكن فهم أي علاقة مع أي حكومة جاءت سابقا أو تأتي مستقبلا في تل أبيب، إلا إذا قرأنا تاريخ الحكومات الصهيونية من منطلق «الرعب..«

فمنذ نشوء دولة الكيان الإسرائيلي كان الخوف متلبساً عقول الكبار قبل الصغار من اللاجئين اليهود الذين فروا من ويلات الحروب في أوروبا الشرقية على الأغلب، لذلك كان الفهم المحدود لكل الأجيال أن تلك الأرض من العالم هي مُلك موعود من الله، وأنهم جاءوا لتحريرها من الشرّ والاستقرار فيها، ولكن الحقيقة المجردة اليوم هي أنهم يعيشون في جميع أرض فلسطين ولكنهم لا يملكون الأرض المزعومة، كما القدس والخليل، ومن هنا نفهم كيف يتعاملون بمنطق اللصوص.

الملك عبدالله الثاني ما زال محور الاهتمام والترقب في الدوائر الإسرائيلية، أكان لدى الجمهور العبري، أو على مستوى القيادات في الحكومة أو المؤسسات الأخرى كالجيش أو مجتمع الاستخبارات أو رؤساء الأحزاب يسارية كانت أم يمينية متطرفة، فضلا عن جمهور عريض من العبريين الذين ما زال غالبيتهم يحتكمون الى الحكومات المتطرفة لحمايتهم من سكين بيد صبي فلسطيني، ولهذا تخرج أصوات عبرية متطرفة لتبشر بما لا يمكن تحقيقه، من أن ترحيل جميع الفلسطينيين الى الأردن هو كحل أمثل، لتتلقفه أبواق من أصلابنا لتشيع الخوف بمستقبل غير محمود، وين؟ى البعض أن الأردنيين بمختلف شيعهم صمدوا طويلاً ولن يقبلوا تفريطاً بأرض فلسطين وشعبها.

حينما أتجول بين الصحف العبرية والغربية والصحافة العربية اللاجئة في الغرب والمحللين الذين يخلطون الزيت بالماء العكر، قلما نجد تحليلات واقعية عن العلاقة الرسمية للدولة الأردنية مع الكيان العبري، فالأردن نشأ كدولة مستقلة تزامنا مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وسيطرة الأنجلوفرنسي على هذه البقعة من الأرض، بالتزامن مع خضوع سوريا ولبنان المجزوءة لفرنسا حتى بداية الثلاثينات السابقة، وقد سبق نشوء الدولة الأردنية كثيرا من الدول العربية التي نراها اليوم وصلت الى علاقات تامة مع الكيان العبري، ولم يخض أي منها حرباً مع ؟العبريين ولم تقاتل بثلاث حروب منذ نشوء الكيان العبري بتوقيع بلفور.

ومع هذا لا أحد يتحدث عن جريمة سياسية ارتكبتها أي دولة عربية في علاقتها مع تل أبيب، باستثناء عمّان التي دخلت في علاقتها بعدما وقعت منظمة التحرير بالأحرف الأولى على الاعتراف بالكيان العبري طلباً لدولة منشودة، وعلى الرغم من ملاحظاتنا على مجمل العلاقة مع الكيان الإسرائيلي، فإن الحقيقة المجردة هي واقع مؤكد لبقاء دولة شتات أصبحت جزءاً مفروضاً على العالم العربي وعلى المجتمع الدولي برعاية الولايات المتحدة على أنها الولاية الحادية والخمسون، وهي تحت الحماية المفرطة، وتمتلك قوة ردع عسكرية متطورة جدا، وقوات دروع تنافس؟فيها غالبية الدول

العربية تقدما وتكنولوجيا وصناعات فائقة التطور، وتتربع على ثروات الغاز في أعماق البحر وعلاقات مع جميع دول العالم. لهذا يدرك مجتمع الغرب أن ما يجري في إسرائيل من انتخابات أدت لعودة نتنياهو على ظهر أحزاب اليمين المتطرف سيكون مشكلة بالنسبة لهم، وهو استمرار لإرث الكيان العبري منذ أن انقلب «الفيلق اليهودي» الذي كان ضمن القوات البريطانية سابقا، ليلتحق بقوات الهاغانا وقتلوا مئات الجنود الإنجليز قبل رحيلهم، وارتكبوا جرائم قتل جماعي للفلسطينيين وتدمير قرى بأكملها بعد حفل «الشمعدان» وسفك الدماء، وأن تلك العقلية لا تزال متأصلة في عقول الأحزاب اليهودية المتطرفة، وسيقبل العالم مرة أخرى بنتنياهو مهما تكون صورته وتوجهاته، ومع هذا فإ؟ عودة الدب الأعمى قد لا تحقق ما تصبو له القيادة الأردنية لإنقاذ ما تبقى من مكتسبات زمن حكومة بينيت وشركائه، ولكنه ينظر لأفعال الحكومة القادمة وقيادتها بعين الحذر.

الملك عبدالله الثاني يدرك كيف يتعاطى مع المعضلات السياسية والأمنية في إسرائيل ويحاول تلافي الضرر في العلاقة التي ورثها مع كيان متغير، ويدرك أن أي تصعيد من قبل الحكومة الإسرائيلية لإخضاع القدس بمقدساتها وحملات التطهير العسكري للأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني وإبقاء الحصار المزدوج على الضفة الغربية وقطاع غزة، وإطلاق يد عبدة الشمعدان «المينوراه» في وزارات سيادية يحكمها بن غفير ذو الأصل الكردي وسيموتريتش المتطرفان، سيفجر الوضع الفلسطيني الذي لم يعد شعبه يطيق كل إجراءات دولة الأبرتهايد. في المقابل وفي ظل برود العلاقات العربية العربية، وتخلي غالبية الدول المانحة عن التزاماتها بدعم الأردن، فلم يعد بالإمكان سوى التعاطي مع الأمر الواقع، حتى ما حصل من اتفاقية الماء والكهرباء مع الكيان الصهيوني مجددا برعاية أميركية إماراتية، رفض الأردن التوقيع على أي التزامات مستقبلية، حتى أن مسؤولاً إسرائيليا أكد ذلك، ولا نزكيها، ولكن مع كل ما حدث أو قد يحدث في مستقبل العلاقة الأردنية مع تل أبيب بحكم نتنياهو والمتطرفين في الحكومة هناك، فإن الملك يصرّ على أن تبقى شعرة معاوية باقية، ليس لمصلحة الأردن فحسب بل لاس؟قرار الوضع الفلسطيني عموما، وتغيير السياسة التي تتعاطى بها حكومات تل أبيب مع الفلسطينيين وكأنهم غزاة.

الرأي ٢٠٢٢/١١/١٣/ص٣٢

***

أهمية التوجه لمحكمة العدل الدولية لصياغة رأي قانوني بشأن الأراضي المحتلة

علي ابو حبلة

حملت التحولات الكبرى التي شهدها العالم والمنطقة نهاية القرن الماضي ، سواء على صعيد حرب الخليج الأولى أو انهيار الاتحاد السوفيتي، تأثيرات ملموسة على واقع المنطقة و على واقع القضية الفلسطينية وعلى الانتفاضة ذاتها . وكان الخلل الكبير الحاصل في موازين القوى لصالح الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، قد وجد تعبيراً مباشراً له خلال انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ الذي حمل «حلاً أميركياً للقضية الفلسطينية ينسجم مع الرؤية الأميركية لإعادة صوغ المنطقة مجدداً،

وإحداث شرق أوسط جديد في إطار الإستراتيجية الكونية الأميركية ولم يكن الحل المذكور يبتعد كثيراً عن الرؤية الإسرائيلية (ولا سيما اليمينية) عندما اعتبر بوش الأب أن الضفة الغربية وقطاع غزة مناطق متنازع عليها وليست محتلة، في حين أبلغ شامير رئيس وزراء إسرائيل المؤتمر بأن «إسرائيل بلد صغير ولا تستطيع أن تتنازل عن المناطق التي بحوزتها، و إن هناك الكثير من المناطق لدى العرب يستطيعون استيعاب الفلسطينيين فيها»، هذا فيما تنازل العرب والفلسطينيون و وافقوا على الطلب الأميركي الإسرائيلي بعدم إنشاء و فد فلسطيني مستقل، على أن يكون هناك وفد من الضفة والقطاع من ضمن الوفد الأردني للمفاوضات. و سارعت حكومة الليكود إلى فرض المزيد من الحقائق الجديدة على الأرض الفلسطينية في الضفة والقطاع، على شكل «تسمين» المستوطنات القائمة، وبناء أخرى جديدة، وشق المزيد من الطرق الالتفافية، والإمعان في تمزيق الكتل السكانية الفلسطينية وتقطيع أوصالها وعزلها عن بعضها البعض، بحيث يستحيل تنفيذ أي تسوية إقليمية في المناطق من جهة، بينما تعطى إسرائيل من جهة أخرى الوقت الكافي (أكثر من ثلاثين عاماً حسب إسحاق شامير) للمفاوضات مع العرب. وبين مماطلة الليكود في المسارات التفاوضية التي حددها مؤتمر مدريد، ومجيء حزب العمل بزعامة الثنائي رابين بيرس، جاء اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو مفاجئاً للعالم وللفلسطينيين قبل غيرهم، في حين اعتبره رابين «تلك المعجزة التي طال انتظارها كثمرة للتحولات الدولية المذكورة ولوجود قابلية فلسطينية للاستجابة لها، وهو محرك أيضا لتحولات جديدة ليس فقط على صعيد البنى التي قامت على أساسه، بل كنتائج لها و قد أنهى اتفاق أوسلو مرحلة من النضال الوطني بكاملها، وبشكل خاص (الانتفاضة الأولى)، ودشّن مرحلة جديدة برموزها وخطابها السياسي، ولكنه لم يكن تتويجاً للمرحلة السابقة، وإنما كان نقطة فارقة بين مرحلتين. ولعل الأزمة العويصة التي لازمت الوضع الفلسطيني ما يشكل كلمة السر لذلك. ذلك أن «البرنامج الذي أنتجته الحركة الوطنية الفلسطينية في تشكلها الثاني بعد انطلاقة العمل المسلح الفلسطيني وقيام م.ت.ف، لم يتحقق، مما شكل منعطفاً حاداً أمام العمل الوطني الفلسطيني ومأزقاً يلازم السلطة الفلسطينية وبقية فصائل العمل الوطني الفلسطيني. مماطلة حكومات إسرائيل المتعاقبة لرؤيا حل الدولتين ونجاح اليمين المتطرف الداعية لضم الضفة الغربية لإسرائيل دفعت الفلسطينيين للطلب من الجمعية ألعامه للأمم المتحدة والمتخصصة بإنهاء الاستعمار. والمسودة تضمنت نصاً تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجبه بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية يجيب على هذين السؤالين:

١- ما هي التبعات القانونية لانتهاكات إسرائيل المستمرة لحق الفلسطينيين بتقرير المصير واحتلالها الطويل واستيطانها وضمها للأراضي الفلسطينية وسياساتها التمييزية؟

٢- كيف تؤثر تلك السياسات على الوضع القانوني للاحتلال الإسرائيلي وما هي التبعات القانونية لذلك على كل الدول وعلى الأمم المتحدة؟

يعني تحويل هذا السؤال للمحكمة أنها يمكن أن تصدر رأيا بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي إلى الآن أصبح غير قانوني، بمعنى أنه ذاته يشكل «عدوانا» (وليس فقط أن أفعاله غير قانونية)،

وبالتالي يجب أن ينتهي بشكل فوري (دون تعليق ذلك على الوصول إلى حل تفاوضي كما يجري حاليا من إسرائيل ودول العالم)، وأن ذلك يستتبع مسؤولية على الدول أن تأخذ إجراءات (دبلوماسية، اقتصادية...) لدفع إسرائيل لإنهاء احتلالها والتوقف عن تعليق حصول ذلك على المفاوضات لأنها ستصبح دعوة للتفاوض على شيء غير قانوني.

*المهم هنا، هو أن هذا الطلب تم تقديمه للجمعية العامة من خلال سعي فلسطيني رسمي، ولذلك، هناك ضغوط كبيرة حسب مواقع إعلامية متعددة تمارس الآن على قيادة منظمة التحرير لمنع ذلك من المضي قدما. لذلك يقول الخبراء الدوليون إن من المهم الآن إثارة الأمر في الإعلام وعلى المستوى العام والفصائلي لأخذ موقف موحد لدفع قيادة منظمة التحرير إلى الأمام ومنع هذه الضغوط من التأثير بما يؤدي إلى الرجوع خطوة إلى الخلف.

الدستور ١٣/١١/٢٠٢٢/ص١٣

***

أخبار بالانجليزية

King meets UK PM

His Majesty King Abdullah met with United Kingdom Prime Minister Rishi Sunak on Friday in London, covering strategic relations between Jordan and the UK, as well as regional and international developments.King Abdullah wished Prime Minister Sunak success in his term in office, expressing Jordan's keenness to advance the deep-rooted ties of friendship with the UK and bolster cooperation across the political, economic, and defence fields.

His Majesty at the meeting attended by His Royal Highness Prince Ghazi bin Muhammad, His Majesty's chief adviser for religious and cultural affairs and personal envoy expressed appreciation of the United Kingdom's economic and development support for Jordan.

The King stressed the importance of continuing close coordination on issues of mutual concern, in service of the two countries and to enhance international security and stability.

His Majesty added that collective efforts and solidarity among countries are needed to address the ramifications of the Ukrainian crisis, especially concerning food and energy security.

Concerning the Palestinian cause, the King reaffirmed the importance of working actively to achieve just and comprehensive peace between the Palestinians and the Israelis on the basis of the two-state solution, guaranteeing the establishment of an independent Palestinian state on the 4 June 1967 lines, with East Jerusalem as its capital.

His Majesty stressed the importance of preserving the historical and legal status quo in the holy city and preventing unilateral Israeli measures that lead to continued escalations in the Palestinian Territories.

The King added that Jordan will continue to safeguard Islamic and Christian holy sites in Jerusalem under the Hashemite Custodianship. Discussing the situation of refugees, His Majesty stressed the importance of maintaining support for refugees through the UNHCR and UNRWA.

Moreover, discussions covered regional and international efforts to counter terrorism within a holistic approach.

For his part, Prime Minister Sunak noted the deep-rooted ties between the two countries and keenness to strengthen them further, commending Jordan's key role in the region.

The prime minister stressed the importance of maintaining bilateral cooperation towards

economic prosperity, describing Jordan as one of the United Kingdom's most important allies in the region.
Deputy Prime Minister and Foreign Minister Ayman Safadi, Director of the Office of His Majesty Jafar Hassan, Jordan's Ambassador to the UK Manar Dabbas, and a number of British officials attended the meeting.

Jordan News Agency 11-11-2022

***

Jordan votes in favor of UN-related resolutions on Palestine

Jordan on Friday voted before the UN Fourth Committee in favor of a set of resolutions related to Palestinian refugees, extending UNRWA's mandate until 2026, and Israeli settlement activities in the occupied Palestinian territory, in addition to a resolution related to the occupied Syrian Golan heights.
The Special Political and Decolonization Committee (Fourth Committee),
is one of the six committees of the United Nations General Assembly.

Jordan News Agency 12-11-2022

***

UN Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and Israel, opens new call for submission of evidence

The independent UN International Commission of Inquiry on the Occupied Palestine Territory, including East Jerusalem, and Israel, has invited individuals, groups, and organisations to submit reports, photographic documentation, video footage and other information or evidence that is relevant for the Commission's investigation into the facts and circumstances regarding specific alleged violations and abuses of the rights to freedom of expression and association, along with related international crimes.
The Commission of Inquiry was established in May 2021 via Human Rights Council Resolution S-30/1 to "*urgently establish an ongoing, independent, international commission of inquiry…to investigate, in the* [OPT]*, including East Jerusalem, and in Israel all alleged violations of international humanitarian law and…of international human rights law leading up to and since 13 April 2021, and all underlying root causes of recurrent tensions, instability and protraction of conflict, including systematic discrimination and repression based on national, ethnic, racial or religious identity*".
The Commission has stated it "*encourages submissions on incidents committed by all duty bearers"*, and in particular welcomes information concerning the identity of individuals, institutions, security or military units, and armed groups responsible for any such violations or abuses.
The Commission has also encouraged information and views on efforts to ensure accountability for such incidents, as well as targeted recommendations to 'duty bearers' to increase human rights protections and the promotion of accountability.
Submissions can be made in English, Arabic, and Hebrew in a variety of different formats.
They Commission has stated it would particularly welcome information and evidence concerning the facts and circumstances on the following matters:

- **The targeting of human rights defenders, activists, politicians, academics, journalists, and persons participating in peaceful demonstrations;**
- **Specific incidents targeting women human rights defenders, demonstrators and activists;**
- **Specific incidents involving children.**

The Commission have advised for submissions to be sent by no later than <u>31 December 2022</u>.

The International Centre of Justice for Palestinians 11-11-2022

***

Dailies highlight UN's adoption of resolution to ask ICJ opinion on Israel's occupation

The three Palestinian Arabic-language dailies focused today on the United Nations' adoption of a Palestinian draft resolution demanding the International Court of Justice (ICJ) to urgently weigh in on Israel's prolonged occupation and annexation of the Palestinian territory.

Following are the main headlines of the three dailies:

Al-Hayat Al-Jadida:

- UN adopts a Palestinian draft demanding the ICJ to urgently weigh in on Israel's prolonged occupation.

- Dozens of Palestinians were injured as a result of attacks by Israeli soldiers and settlers in the West Bank.

- President [Mahmoud Abbas] receives a call from Josep Borrell and warns against any annexation steps or unilateral actions that the next Israeli government might take.

- Four people killed in several road accidents, and police arrest a person suspected in the murder of a child in Qarawat Bani Hassan.

- President [Mahmoud Abbas] receives more cables of congratulations on the occasion of the anniversary of the Declaration of Independence.

- The majority of American Jews oppose settlements, "Netanyahu" and AIPAC's policies.

- Washington condemns Ben-Gvir's participation in a memorial ceremony for extremist rabbi [Meir Kahane].

- Coalition negotiations [in Israel] read understandings on expanding settlements and limiting the powers of the Supreme Court.

Al-Ayyam:

- UN requests a legal advisory opinion from "International Justice" on the nature of the Israeli occupation.

- Bethlehem: Two people were killed and 16 others injured in a traffic accident on the Al-Fureidis roundabout.

- Washington: Proposing a diplomatic approach to the two-state solution will not be effective.- Herzog will ask Netanyahu to form the Israeli government tomorrow

- Washington condemns Ben-Gvir: Celebrating the legacy of a terrorist organization is disgusting- Shireen Abu Akleh's family and the Journalists Syndicate call on the United Nations to achieve justice.

- International consensus on extending UNRWA's mandate and illegal settlements.- Ukrainian forces enter Kherson after the withdrawal of 30,000 Russian soldiers.

***Al-Quds:*- UN agrees to seek ICJ's advisory opinion on the legality of the occupation of the Palestinian territories.- Injuries [in Israeli army] attacks on the weekly marches in the West Bank.**

- President [Mahmoud Abbas] warns of the danger of Israeli annexation plans.

- Netanyahu will be tasked with forming a government tomorrow.

- Jordan: A mass demonstration against the "water for electricity" agreement with Israel.

- Germany pledges EUR 36 million in support for Palestinian refugees.

- Ukraine says its forces are entering the city of Kherson.

WAFA 12-11-2022

***

Hamas welcomes UN's approval of draft Palestinian resolution

The Hamas Movement welcomed on Saturday the position of the United Nations' decolonization committee that approved a draft Palestinian resolution requesting an advisory opinion from the International Court of Justice on the Israeli colonial occupation

of Palestine. The Movement considered the UN resolution as "a significant achievement and step that can be taken advantage of in favor of the Palestinian national cause and rights." For his part, member of Hamas's political bureau Ezzat al-Resheq extended thanks to the countries that voted in favor of the resolution and supported the Palestinians' right to self-determination, condemning the countries that voted against the resolution in complete disregard for Palestinian people's just cause."The Movement highly appreciates all diplomatic efforts being exerted in support of Palestinian national rights," al-Resheq stressed in a press statement on Saturday.
He called on the Palestinian Authority and the Palestine Liberation Organization to proceed with such endeavors and not to cave into any US or Israeli pressures.

The Palestinian Information Center 12-11-2022

****

Israeli Soldiers Assault And Abduct Three Palestinians In Occupied Jerusalem

On Wednesday evening, Israeli soldiers assaulted and abducted three young Palestinian men in occupied Jerusalem, in the West Bank.
The Wadi Hilweh Information Center In Silwan (Silwanic) said the soldiers abducted Nizar Jaber and Nizar Tuffaha in Jerusalem.Silwanic said the soldiers abducted the two young men after an argument between the soldiers and several Palestinians broke out. Silwanic also said that the soldiers assaulted two siblings in Silwan town, Fuad and Ziad Al-Qaq, and maced them with pepper spray before abducting Fu'ad. Ziad was moved to a medical center for treatment.

International Middle East Media Center 10-11-2022

****

Israel orders halt on construction of a house near Bethlehem

Israeli occupation authorities ordered today a halt on the construction of a Palestinian-owned house in the village of Irtas, in the occupied West Bank province of Bethlehem, according to local sources.Lutfi Asaad, the mayor of the village, told WAFA that the Israeli army handed a notification to Ahmad Abu Sawi, a local Palestinian resident, asking them to stop the construction of his home in the village, under the pretext of lacking an Israeli construction permit.Israeli occupation authorities refuse to permit any Palestinian construction in Area C, which constitutes 60 percent of the occupied West Bank and falls under full Israeli military rule, forcing residents to build without obtaining rarely-granted permits to provide shelters for their families.In contrast, Israel much more easily gives over 650,000 Jewish Israeli settlers there building permits and provides them with roads, electricity, water and sewage systems that remain inaccessible to many neighboring Palestinians.

WAFA 12-11-2022

****

130,000 Palestinians face demolition threats in Israel

The Arab Center for Alternative Planning (ACAP) in 1948 occupied Palestine has found that 130,000 Palestinian citizens living in Israel's Arab areas live under the threat of having their homes destroyed by Israeli authorities.This came in the results of a survey conducted recently by ACAP in cooperation with Sikkuy-Aufoq organization on the exact number of buildings that do not have construction permits in all Palestinian areas in Israel.According to their survey, there are about 29,000 unlicensed buildings in Arab towns due to different

Israeli restrictions and delays. 15,000 of those buildings are small buildings, agricultural sheds, car repair shops, and other structures.Despite the fact that 87 percent of the unlicensed buildings in the central and northern regions are located within the approved structural plans and within areas designated for housing, the state has not yet completed the necessary planning procedures in those areas that allow the issuance of permits.72 percent of these buildings — about 10,000 buildings that were included in the master plans — lack a detailed plan and permits cannot be obtained without such a plan.In Arab areas where it is possible to receive a building permit, ACAP and Sikkuy-Aufoq found that it takes an average of eight years for a permit to be granted compared with just 2.5 years in Jewish-majority areas.

The Palestinian Information Center 12-11-2022

***

Palestinian families urge US to cancel Jerusalem embassy plans on stolen land

Heirs of original landowners whose property was confiscated by Israel in 1950 and two rights groups call on US Secretary of State and US Ambassador to Israel to halt construction plans.By Dania AkkadTwo rights groups have called on the United States to immediately cancel plans to build a new embassy and diplomatic compound in Jerusalem on land which they say was confiscated from Palestinian families, including several who are US citizens. The call was made in a letter written by Adalah and the Center for Constitutional Rights (CCR) on behalf of the Palestinian families and sent on Thursday to US Secretary of State Anthony Blinken and US Ambassador to Israel Thomas Nides. "Should the US proceed with this plan, it would not only be complicit with Israel's illegal confiscation of Palestinian-owned land, but it would also become an active participant in the seizure of the land of US citizens," the organisations wrote.

In February 2021, the US State Department and the Israel Land Authority submitted plans for a US diplomatic compound, following former US President Donald Trump's highly controversial May 2018 decision to unilaterally recognise Jerusalem as Israel's capital and move the American embassy from Tel Aviv.

Earlier this week, the plans were made open for a 60-day public comment period after which a final decision on the project will be made.In the 45-page letter, the two groups attached rental contracts between British Mandate authorities and Palestinian families who temporarily leased their land, which then made up part of the Allenby Barracks military base.The land was confiscated by the Israeli government under the Absentees' Property Law, which grants the state the power to confiscate and impound Palestinian properties and assets that they were forced to leave behind during the Nakba.

The Nakba, or "the catastrophe", is the name Palestinians give to the massacres and forced expulsion they endured at the hands of Zionist militias in 1948, which left an estimated 15,000 indigenous Palestinians dead and some 750,000 displaced.

If the complex moves forward, Adalah and CCR said in the letter, it will be built "on land seized from Palestinians in violation of international law".

'Private property is sacred'A portion of the land belong to Rashid Khalidi's family. Khalidi, the Edward Said professor of modern Arab studies at Columbia University, told Middle East Eye on Friday that the letter should "put the US government in a very embarassing position"."Private property is the cornerstone of American capitalism. Private property is sacred," he said. "And here we have a case where an allied government has taken the property of people, including US citizens, and the US government is complicit in this theft by building on this private property."Ali Qleibo's family also owned some of the land slated for the new complex. Qleibo, a Jerusalem-based artist, author and antropologist, told MEE that although Adalah made the historic contracts public in July, he has yet to hear from the US government."Refusing to acknowledge my rights of ownership? That's really painful," he said. "They haven't contacted me."In 1948, Qleibo

said his family remained in Jerusalem. "The war stopped one kilometre from our house," he explained.However, the land, which the family had rented to the British, was seized by Israeli authorities in 1950 and to this day Qleibo still passes by it. "We have to deal with it everyday. It's a wound that never heals," he said.But, he said, it's not only the land for the proposed embassy that is at stake, but also all Palestinian land seized under the 1950 law. "This case epitomises it. It is not simply the property. It is all of our rights. We have no rights over our properties," he said.Suhad Bishara, a lawyer and Adalah's legal director and director of land and planning rights unit, told MEE that she hopes the State Department will agree to a meeting with her organisation, CCR and the property owners. So far, she said, the only contact they've had from the US government following the July release of the historic rental documents is a State Department statement shared with media that due diligence is conducted on all prospective sites for US facilities.
According to Adalah and CCR's letter, it is not clear whether that due diligence turned up the Palestinian ownership of the property, or more broadly, whether the property rights of Palestinians, including US citizens, were criteria taken into consideration.
Khalidi said he has major questions about what the American investigation into the property entailed, noting that Palestinian scholars told the State Department in the late 1980s about the ownership of the property."Their claim of due diligence doesn't require them to go to Jerusalem and walk to the site. They can simply go to their archives and see that a very careful study was sent to them and they would recognise that they received it, way back when," he said."The documents are incontrovertible. The British government was paying these families for this property well after 1948. So as far as the British government was concerned, this was the property of these families well into the early 1950s."Bishara said now that the organisations and families have addressed US authorities officially, she hoped they would agree to meet, particularly given that the clock is now ticking on the public comment period for the project.

Middle East Eye 11-11-2022

"الولجة"... قرية فلسطينية يفترسها الاستيطان

تبعد 5.8كم
جنوب غرب القدس

من أقدم
قرى فلسطين

تمتاز بخصوبة
أراضيها ووفرة مياهها

1948
احتلت

3000
عدد سكانها

90%
هجروا قسرًا

بقيت 38
عائلة فلسطينية

تمر من أراضيها سكة
حديد "القدس-يافا"

750م
ترتفع عن سطح البحر

17700 دونمًا
مساحتها

74%
استولى عليها اليهود

1950 أقيمت
مستعمرة "عميندراف"

تحتضن مواقع
تاريخية عريقة

18
عينًا وينبوعًا

تشتهر بزراعة
العنب، الزيتون، التين

بها أضخم
شجرة زيتون